

الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية

أ. إيمان قاسم الحصادي، جامعة كاستمونو، كاستمونو - تركيا

أ. فخر الدين علي الصهبي، جامعة صباح زعيم، اسطنبول - تركيا

المخلص: شهد العالم تغيرات اقتصادية نتيجة العولمة وعمليات التحرير فادى ذلك الي اتساع انشطة الصناعة المالية والمصرفية واتسعت دائرة المخاطر والتكاليف وظهر تأثيرها واضحا على المؤسسات المالية والمصرفية مما دفع تلك المؤسسات للبحث عن ادوات ومنتجات مالية مبتكرة لإدارة تلك المخاطر.

ومع انتشار الصيرفة الاسلامية التي تقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ المستمدة من الشريعة الاسلامية شهدت تلك المصارف مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة وبالرغم من تلك التطورات فان المصارف الاسلامية تواجه مجموعة من التحديات وعلى رأسها ابتكار وتطوير منتجات مالية اسلامية قادرة على مواجهة المنتجات المالية التقليدية وتمكن المصارف الاسلامية من توفير اساليب تمويلية واستثمارية ذات عائد وكفاءة اقتصادية عالية وتلبي احتياجات عملائها. وتوصل البحث الى أن الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، أن احراز النجاح للمصارف الإسلامية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل، وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: صيرفة اسلامية، هندسة مالية.

Abstract: The world witnessed economic changes as a result of globalization and liberalization. This led to the expansion of the activities of the financial and banking industry. The circle of risks and costs expanded and their impact on financial and banking institutions increased, prompting these institutions to seek innovative financial tools and products to manage these risks.

Islamic banks are facing a range of challenges, including the creation and development of Islamic financial products capable of coping with traditional financial products and Islamic banks. From the provision of financing and investment methods with high return and economic efficiency and meet the needs of its customers. The research found that financial engineering as a suitable tool for finding innovative solutions and new financial instruments that combine Shari'a controls with economic efficiency considerations. The success of Islamic banks depends on the extent to which the latest methods and scientific research are used to expand the scope of finance. In order to adapt and keep abreast of banking developments.

Keywords: Islamic Banking, Financial Engineering.

مقدمة:

الاقتصاديات المعاصرة شهدت تقلبات كبيرة في الاسعار، اسعار السلع واسعار الفائدة واسعار الاسهم والسندات وهذه التقلبات ادت الى تغيرات هيكلية في منتصف ونهاية السبعينيات والتي منها التغير في السياسات النقدية لتحقيق هدف الاستقرار في الاسعار ونمو القاعدة النقدية، وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال. وقد شكلت التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال إذ هدد وجودها وعرضها للإفلاس، لذلك نشطت المؤسسات في تطوير وابتكار أدوات مالية تمكنها من إدارة هذه المخاطر وهذا الابتكار والتطوير للأدوات والعمليات التمويلية هو ما يعرف بالهندسة المالية.

ويعتبر مصطلح الهندسة المالية حديثاً، والعامل الذي سهل في استخدام الهندسة المالية بالإضافة إلى التقلبات المشار إليها هو إدخال الحاسبات وتقنيات الاتصال أو ما يعرف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وعليه فقد لجأت تلك المصارف الي استخدام الهندسة المالية باعتبارها مدخل مهم للصناعة المصرفية الإسلامية ومصدر من مصادر الابداع والابتكار الذي تحتاج الية المؤسسات المالية على اختلاف انواعها وبخاصة المصارف الاسلامية من اجل تلبية الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية للعملاء الامر الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية في ظل بيئة تسودها التنافسية بعيدة عن التعامل بالفوائد والربا بحيث تنظم اعمالها التمويلية لتحقيق مصلحة جميع الاطراف المشاركة في العمليات الاستثمارية لحفظ التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي الذي يؤدي في النهاية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: تعتبر الهندسة المالية الإسلامية صناعة ناشئة مقارنة بنظيرتها التقليدية، وعليه سنطرح اشكالية بحثنا من خلال السؤال التالي:

ما أهمية الهندسة المالية للمصارف الاسلامية؟

ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي الهندسة المالية؟ وماهي ضوابطها؛ وأهدافها؟

ماهي المصارف الإسلامية؟ وخصائصها؟ والتحديات التي تواجهها؟

ما هي أسس وخصائص ومحددات وأهداف الهندسة المالية الإسلامية؟

فرضية البحث: من خلال هذه الدراسة سوف يتم إختبار الفرضية التالية:

تساهم الهندسة المالية في ابتكار ادوات ومنتجات مالية تساهم في تطوير عمل المصارف الإسلامية

وتمكنها من منافسة المصارف التقليدية.

أهمية البحث: نظراً لأهمية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية والدور المتنامي الذي بدأت تلعبه، سواء على المستوى الدولي، أم على الساحة المصرفية المحلية العربية والإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث اظهرت المصارف الإسلامية متانة وقدرة على مواجهة الصدمات، ولم يسجل إنهيار أي مصرف إسلامي خلاف المصارف التقليدية العريقة منها أو العادية على حد سواء. وفي ظل التغيرات الجذرية الهائلة التي يشهدها العالم في مجال الصيرفة المتمثلة في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومع بروز الدور المتنامي للمصارف الإسلامية وخاصة بعد الازمة المالية العالمية، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة وخاصة مع تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية عليه فان المصارف الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالمنافسة في البيئة المصرفية العالمية، وهذه التحديات تفرض عليها ابتكار ادوات واساليب استثمارية متطورة تلبية احتياجات العملاء وتتماشى مع الشريعة الإسلامية، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول

مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية، لذلك تحتاج المصارف الإسلامية دوماً إلى الشريعة الإسلامية وإعتبرات الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة للمتغيرات البيئية الاقتصادية

أهداف البحث بناء على ما تقدم فإن هذا البحث يهدف إلى:

الهندسة المالية كأداة فعالة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تناسب المصارف الإسلامية وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أهمية الهندسة المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية وكيف يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من الهندسة المالية في تطوير أدواتها ومنتجاتها الإسلامية ومعرفة أهم الاسس التي تقوم عليها الهندسة المالية وما هي أهم التحديات التي تواجه الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق أهدافها.

الدراسات السابقة: على الرغم من أهمية موضوع الهندسة المالية إلا أن ما كُتب حوله يعتبر قليلاً وفيما يلي ملخص لأهم الدراسات التي أجريت حول موضوع الدراسة:

دراسة: (قروف، 2011) بعنوان " الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية" قام بإجراء دراسة على الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المصرفية الإسلامية ومعرفة مدى حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لمحفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمنحها المرونة الكافية للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وتوصلت هذه الدراسة ان السوق المالي الإسلامي لا يزال بحاجة الي المزيد من الابداع والتطور من اجل القيام بالدور الاقتصادي الامثل وإن استخدام الهندسة المالية في تفعيل وتطوير المنتجات المالية الإسلامية تعتبر الاداة المناسبة لانها تجمع بين الضوابط الاسلامية والكفاءة الاقتصادية.

دراسة (الامين، 2013) بعنوان " منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التغيير" هذه الدراسة كانت تهدف الي تعريف الهندسة المالية الاسلامية والتقليدية وتوضيح خصائصها واهميتها واهم التحديات التي تواجهها وتوصلت هذه الدراسة إن الهندسة المالية الي الان لم تخلق منتجات مالية اصلية ولكن اكتفت فقط بادخال تعديلات علي المنتجات التقليدية لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية. دراسة (هناء، محمد هلال الحنيطي، 2010) بعنوان "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الاردن، 1-2 كانون الأول. 2010.

جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي تقوم به الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الازمات المالية وتوصلت هذه الدراسة ان الهندسة المالية الإسلامية تخضع لضوابط الشريعة الاسلامية بحيث تجعلها صمام الامان لعدم الوقوع في الازمات المستقبلية.

منهجية البحث: سيتم في هذا البحث استخدام الاسلوب الوصفي وسيتم الإعتماد ايضا على المنهج الإستقرائي من خلال الإطلاع على الأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والابحاث والتقارير

للوصول لاجابات عن أسئلة الدراسة من خلال عرض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالهندسة المالية واستعراض بعض التجارب السابقة والاستفادة منها في معرفة مدي اهمية الهندسة المالية بالنسبة للمصارف الإسلامية.

هيكل البحث: تحقيقاً لأهداف البحث تم تقسيم البحث الى المباحث التالية:

المحور الأول: ماهية الهندسة المالية.

المحور الثاني: المصارف الإسلامية.

المحور الثالث: الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الاسلامية.

المحور الاول: ماهية الهندسة المالية

أولاً- نشأة الهندسة المالية: يعود ظهور مصطلح الهندسة المالية في علم التمويل وبروزه إلى الواجهة إلى الثمانينات من القرن الماضي وذلك مع ازدياد وتوسع انتشار الأدوات المالية المشتقة. وعلى الرغم من ذلك فإن مفهوم الهندسة المالية وتطبيقاتها تعتبر أقدم من ذلك بكثير على الرغم من أنها لم تكن متداولة كمصطلح، ان التطورات في الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات من القرن العشرين، وما عرفته التعاملات الاقتصادية من تحرير مالي شامل للأسعار (أسعار الصرف، الفوائد، حقوق الملكية أي الأسهم، السلع)، والثورة التكنولوجية لوسائل الإعلام والاتصال جعل من الأسواق العالمية ومؤسسات الوساطة المالية محاطة بمخاطر مالية أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها الشيء الذي جعل من تدخل صناعة الهندسة المالية ضروريا ولا بد منه لاستحداث طرق تمويلية ووسائل واستراتيجيات مالية جديدة (كالمشتقات المالية) تسمح بتمويل حاجات الأطراف الاقتصادية بيسرٍ مع ضمان تحقيق تدفقات نقدية معتبرة لاستثماراتهم (سواء أفراد، شركات، مؤسسات مالية أو حكومات).

وبالتالي فإن نشأة الهندسة المالية قد جاءت في بيئة اقتصادية عالمية عمتها المخاطر المالية وحالات عدم التأكد والتغيرات المستمرة في مختلف القيم الاقتصادية الجزئية والكليّة، وكذلك الاعتمادية التقليدية على الاقتصاد المنحصر في حدود التبادل التجاري فقط عوض الاستثمار المالي الدولي الذي يلعب دورهام في ادراة التنمية بجانب الموارد الوطنية.

ويمكن استعراض بعض الظواهر التي تسببت في نشأة الهندسة المالية وتحول الاقتصاد العالمي من خلال النقاط التالية:

1- نقص عدد فرص الاستثمار وتزايد مخاطر الاستثمار.

2- ارتفاع تكلفة التمويل بالاقتراض.

3- تزايد فرص تدخل مؤسسات التمويل الدولية في إدارة الاقتصاديات الوطنية في حالة الاعتماد على المديونية الدولية.

4- نقص معدلات الميل الحدي للادخار في غالبية دول العالم الثالث الادخارات الفردية والمؤسسية والحكومية.

5- توجه النسب العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الصناعية الكبرى بحثاً عن العائد الأعلى والمخاطر الأقل.

6- أدى فرض احتياطات لتجنب خسائر القروض الدولية إلى تعقيد وتقليص فرص زيادة رأس المال.
ثانياً- تعريف الهندسة المالية: لقد تعددت التعريفات التي تناولت الهندسة المالية واجتهد الكثير من الباحثين في تقديم تعاريف لها تنطلق من الزاوية التي ينظرون من خلالها للهندسة المالية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- الهندسة المالية: هي تصميم أو هندسة العقود ومحافظ العقود والتي ينتج عنها تدفقات نقدية محددة مسبقاً ومشروطة بأحداث مختلفة، وبكلمات أخرى فالهندسة المالية تستخدم لإدارة الاستثمارات والمخاطر⁽¹⁾.

- الهندسة المالية: هي التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة والصياغة لحلول إبداعية لمشكلة التمويل⁽²⁾.

- الهندسة المالية: هي فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق والعائد⁽³⁾.

ويضع فينرتي "Finnerty" إطاراً محدداً للهندسة المالية، فهي تعني تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية⁽⁴⁾.
 ويعرفها إيلس "Eales" إنها العملية التي تسمح بإعادة صياغة وتركيب المنتجات المالية الموجودة لاستحصال الميزة الضريبية المتغيرة في ظل المناخ الاقتصادي العام⁽⁵⁾.

أما الجمعية الدولية للمهندسين الماليين فعرفتْها كالتالي: تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأداة⁽⁶⁾.

ثالثاً- ضوابط ومحددات الهندسة المالية: إن تعدد التعريفات المقدمة عن الهندسة المالية كما مر سابقاً يبين وجود اختلاف وفروق في الإدراك لها أو وجهات النظر تجاهها، وعلى الرغم من الفروق في الإدراك أو وجهات النظر لدى الباحثين في هذا المجال إلا أنه بإمكاننا القول بأن هناك ضوابط / محددات أساسية للهندسة المالية تستند على الإبداع في الابتكار وتقوم على العناصر أو المكونات التالية:

1- الأدوات المالية: والتي تتضمن مجموعة متنوعة من المنتجات ووسائل الاستثمار التي توفرها الصناعة المالية للعملاء والمؤسسات والشركات. وتتوحد هذه المنتجات ما بين تلك التقليدية ذات الانتشار الواسع والممارسة اليومية، ومن أمثلتها الحسابات المصرفية والأنواع المتعددة للأوراق المالية كالسندات، الأسهم، وأذون الخزانة، صناديق، الإستثمار وغيرها، وما بين المنتجات المالية ومنتجات التأمين، وصولاً إلى الأدوات غير التقليدية، والتي تعتبر من بينها المشتقات المالية وهي الأدوات الأكثر أهمية وأمثلها المبادلات والمستقبلات والخيارات وسواها.

2-الحلول: التي تشير إلى جميع المشاكل المالية التي تهم المؤسسات والشركات أو حتى الأفراد ومن الأمثلة على الحلول الإبداعية تطوير استراتيجيات تخطيط مالي مبدعة، وإنشاء محافظ استثمارية تقابل تفضيلات المستثمرين، وتطوير سياسات مالية ملائمة، وتصميم استراتيجيات متاجرة ديناميكية، وكذلك تطوير نماذج لتقييم مخاطر الائتمان والمخاطر المالية والمصرفية بشكل عام.

3- العمليات: وتتضمن الخطوات والإجراءات التي يجب القيام بها من أجل بناء وصياغة المشكلة المعروضة في متناول اليد وذلك في سبيل تطبيق الحلول التي تم تطويرها.

رابعا- أهداف الهندسة المالية: تسعى الهندسة المالية الى تحقيق أربعة أهداف أساسية تتمثل بالتالي:

1- خفض حجم المخاطر المالية من خلال إيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة، تحديد مراكز التعرض للمخاطر، وإدارتها بأفضل صورة ممكنة أو نقل المخاطر من وحدة اقتصادية إلى أخرى وذلك عن طريق عقود مناسبة بما يساهم في السيطرة بدقة على المخاطر المالية التي تتعرض لها المنشآت، بالإضافة الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتخفيض تكاليف المعاملات.

2- تحسين سيولة الأسواق المالية بشكل عام، والمتعاملين فيها بشكل خاص وذلك من خلال إتاحة الفرصة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تتميز بالسيولة المرتفعة نسبيا.

3- تعزيز فرص تحقيق الربح من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار و/أو التحوط و/أو المضاربة، وتكون مخاطرها أقل من سواها من الأدوات.

4- إعادة هيكلة التدفقات النقدية من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل، كاستخدام عمليات مبادلات سعر الفائدة، وذلك من أجل تحويل معدلات الفائدة المتغيرة على القروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو من أجل تحقيق مقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفقات المالية (7).

خامسا: أدوات الهندسة المالية التقليدية: أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والأستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة، فالتغير في اسعار الفائدة والتضخم وأسعار الصرف وأسعار العملات، لذا تطلب البحث عن أدوات مالية جديدة أقل تكلفة ومخاطرة وأعلى عائد، وهذه الادوات يطلق عليها المشتقات وهي:

"عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها" (8).

وتتمثل هذه المشتقات في العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلة وعقود الخيارات أو من إثنين من هذه العقود وهو ما يصطلح على تسمية بمشتقات المشتقات؛ والتداول بها يكون في أسواق الأوراق المالية المنظمة أو في الأسواق الموازية.

1- المستقبليات: هي عبارة عن عقود تعطي حاملها الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين قد يكون سلعة أو ورقة مالية (9).

وهذه العقود متاحة للتداول في البورصة المالية، وهي تختلف عن عقود الخيارات وذلك من حيث التزام طرفي العقد بتنفيذه إلى النهاية، وتوفر العقود المستقبلية للمتعاملين فيها جملة من المزايا من بينها: المضاربة والتحوط في سوق المستقبلات.

2- العقود الآجلة: تُعرف بأنها " إتفاق بين طرفين يضمن بموجبه كل منهما تطبيق سعر فائدة محدد في المستقبل على إقراضه أو على إستثماراته بمبلغ معين من المال (10).

3- المبادلات وأنواعها: إستعملت عمليات تبادل أدوات الفائدة في أوائل الثمانينات كوسائل تحقيق وفترة في تكاليف إصدار الدين والمضاربة لتحقيق أرباح نتيجة الفرق في التعامل بين مختلف الأسواق وتدعى المبادلات أيضاً بالمقايضة وهي التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد (11).

وتشمل المبادلات أنواع عديدة منها:

- **مبادلة أسعار الفائدة:** وهي مبادلة أسعار فائدة محددة من طرف آخر يلتزم بدفع مبادلة أسعار فائدة بمستويات مختلفة، فهذا يعني إمكانية مبادلة أسعار فائدة ثابتة أو ثابتة، بعائمة، أن الفائدة الثابتة بفائدة عائمة تسمى مبادلة الأساسية (12).

- **مبادلات العملات:** وهي " مبادلة تدفق نقدي بعملة معينة مقابل تدفق نقدي بعملة أخرى وبسعر تصريف محدد مسبقاً. (13)

4- الخيارات مفهومها وأنواعها: الخيار هو " إتفاق للمتاجر على زمن مستقبل متفق عليه بسعر محدد ولكن إذا رغب المشتري في ذلك، وهو بمثابة خيار المشتري للمتاجر (14).

وتعد الخيارات أحد أهم أنواع المشتقات والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها، حيث تساهم في تسهيل عمليات التداول في الأوراق المالية المتنوعة (أسهم - سندات - أسعار الصرف)، وتنقسم الخيارات إلى (15):

- **عقد الخيار الأمريكي:** هذا النوع من الخيارات يعطي لحامله (المستثمر) الحق في شراء أو بيع مجموعة من الأوراق المالية بسعر متفق عليه مقدماً، حيث أن بالإمكان تنفيذ هذا العقد في أي لحظة من شرائه، وحتى قبل التاريخ المحدد لتنفيذه.

- **عقد الخيار الأوربي:** وهو يشبه عقد الخيار الأمريكي ما عدا موعد التنفيذ فإنه غير مسموح به إلا في التاريخ المحدد سلفاً، مما يعنى إستطاعة حق مشتري حق الخيار أن يمارس حقه في التنفيذ فقط من اليوم الأخير من إستحقاق العقد.

ويمكن تقسيم الخيارات وفقاً لطبيعة وشروط العقد إلى نوعين هما (16):

- **عقد الشراء:** هو عقد يتيح لحامله (مشتري حق الخيار) شراء عدد من الأوراق المالية أو السلع أو المؤشرات أو العملات الأجنبية بسعر محدد يتفق عليه (سعر التنفيذ).

- **عقد البيع:** وهو عقد أو إتفاقية يتيح لجامله (مشتري حق الخيار) بيع عدد من الموجودات أو الأوراق المالية بسعر محدد يتفق عليه بين مشتري خيار البيع ومحرره.

5- **أنواع أخرى من المشتقات (مشتقات المشتقات):** " تهدف إلى تلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين قدر أكثر من الحماية من المخاطر " ومن هذه الأنواع ماي لي: (17)

- **الخيار المستقبلي:** هو " عقد يتضمن الحق في بيع أو شراء عقد مستقبلي محدد بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد " .

- **خيار العقد الاجل:** هو خيار شراء او بيع عقد أجل بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد.

- **المبادلة الاختيارية:** وهو عبارة عن خيار للمشتري للدخول في مبادلة معينة بتاريخ محدد في المستقبل " والمبادلة الاختيارية للفائدة البسيطة هي أساسا خيار المبادلة سند ذي فائدة ثابتة بسند آخر ذي فائدة متغيرة.

- **السقوف:** وهي التزام تعاقدية بين طرفين هما المشتري والبائع، حيث يوافق بموجبه البائع مقابل علاوة لسقف معين، على إعادة أي مبالغ إلى المشتري والتي تفوق ثقة الفائدة المتفق عليها بسعر محدد.

- **مشتقات رأس المال المخاطر:** وهو أحد الانواع الجديدة للمشتقات التي يرتبط بشراء المنشآت حيث يتم من خلاله الدخول في شراء منشآت تعاني من التعثر أو خلل إداري أو عدم القدرة على التوافق مع متغيرات السوق.

المحور الثاني: المصارف الإسلامية

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية، تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتستهدف تحقيق التنمية، وتعمل وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وتقوم بترشيد الطرق في توظيف الأموال، كما تهدف إلى تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار، وتنمية أموالهم، فضلاً عن تحقيق التكافل بين افراد المجتمع، بالدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية في الأموال جمعاً وإنفاقاً كالزكاة والصدقة.

أولاً- **مفهوم المصارف الإسلامية:** يوجد عدة مفاهيم للمصارف المالية نوجز منها:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء لما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، سواء من جانب قبول الودائع توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الاقتصادي.(18)

*البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من الأفراد، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفلُ تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصاديا. (19)

ثانياً- خصائص المؤسسات المالية الإسلامية: تركز المصارف الإسلامية على آليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تلخيصها في مجموعة من الخصائص وهي:

1- الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ويستلزم ذلك وجود رقابة شرعية، للتأكد من التزام أجهزة المؤسسة التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدها.

2- المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعاً كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدها البنوك التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال.

3- الأصل في النقود كأداة في النشاط الاقتصادي، فهي وسيلة للتبادل ومقياس لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى، ولا يتاجر بها كسلعة.

4- يعتبر الدين في المؤسسات المالية الإسلامية مبلغاً ثابتاً لا يزيد بالتأخير، وعند عجز المدين المعسر عن السداد في الميعاد يعطى مهلة لحين يساره أو إسقاط الدين عنه إذا تبين أنه لا يستطيع السداد.

5- عدم التعامل بالربا، وذلك مصداقاً لقوله تبارك وتعالى (واحل الله البيع وحرّم الربا) (سورة البقرة الآية: 275).

بمعنى الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو إعطاءً، إذ تعد الفائدة المصرفية من الربا المحرم⁽²⁰⁾

البحوث الإسلامية التي قررت بأن الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم، وبدلاً من الفائدة المحرمة بنصوص القرآن والسنة، يعتمد النظام المصرفي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. حسب ما جاء عن مجمع الفقه الإسلامي.

ثالثاً- التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية: بالرغم من النجاحات المتحققة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال مسيرتها التي تعتبر قصيرة نسبياً إذا ما قورنت بالمؤسسات المالية التقليدية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1- التحديات الداخلية: المصارف والمؤسسات المالية تعتبر صناعة ناشئة إذا ما قورنت بنظيراتها المصارف والمؤسسات المالية التقليدية و التي بدأت نشاطها قبل قرنين من الزمن ولذا هذه الصناعة الناشئة تحتاج الى تقوية وبناء نفسها حتى تستطيع تحقيق اهدافها.

ويعتبر ذلك تحد كبير في ظل التنافس المتزايد والنشأة الحديثة للمصارف الإسلامية، أو لاعتبارات أخرى مثل العولمة، وتحرير تجارة الخدمات. وهذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل مصرف على حده، وتتحمل مجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المسؤولية العظمى

في هذا الشأن، وكذلك الجمعيات العمومية للبنوك تتحمل المسؤولية في اختيار مجالس الإدارات. ومن الواجب النظر إليها بعناية تامة (21).

- 1- الالتزام الشرعي للأنظمة و الإجراءات.
- 2- وجود رقابة داخلية شرعية ومهنية.
- 3- تطوير مستمر للمنتجات والأدوات وفرص الاستثمار.
- 4- تحديد الأهداف والأعمال من خلال استيعاب متطلبات السوق والاقتصاد والمجتمع.
- 5- التدريب المستمر للعاملين لضمان كفاءتهم.
- 6- إنشاء قواعد البيانات بما يخدم مقتضيات الانفتاح والعولمة وتحرير الخدمات.
- 7- العناية بأداء المسؤولية الاجتماعية للبنك.

1-1- تحديات في نطاق الالتزام بالشريعة الإسلامية: باعتبار أساس نجاح أعمال المصارف والمؤسسات الإسلامية هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية وإثبات المصادقية، إن الهئيات الشرعية والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجارب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية. هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية. أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات والتدقيق عليها للتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية، وإن الواجب على المصارف والمؤسسات المالية التقيد بالأحكام الشرعية خاصة مع وجود معايير خاصة بذلك .

1-2- ضرورة استيعاب واستخدام الأدوات المالية الحديثة(22): لقد كانت أهم مشكلات المؤسسات المالية الإسلامية في السبعينات تدور حول الآراء الفقهية المتعلقة بضبط معاملات هذه المؤسسات لتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، أما في بداية القرن الواحد والعشرين، فقد أصبح السؤال المحوري هو كيف تتوافق الأدوات المالية التقليدية الغربية مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونظام الاقتصاد الإسلامي، بحيث تطبق المؤسسات المالية الإسلامية أدوات تمويل حديثة ظهرت في الغرب لكنها لا تتعارض في روحها مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي ؟

وتوجد اتجاهات لتكييف وأقتباس الأدوات المالية الغربية الحديثة مثل الخيارات والمستقبليات، طالما لا تتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ولا يجب رفض تطبيقاتها والعمل بها في المؤسسات المالية الإسلامية لمجرد أنها أشكال من المعاملات المالية الحديثة التي لم تكن معروفة في صدر الإسلام. أي أن الأدوات المالية الغربية الحديثة يمكن استيعابها والتعامل بها بما لا يتعارض والشريعة الإسلامية(23).

2- التحديات الخارجية:

2-1- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية: يواجه القطاع المصرفي المالي الإسلامي تحدياً كبيراً يتمثل في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية التي أصدرتها منظمة التجارة العالمية، وتم التوقيع عليها. بجنيف في 13 / 12 / 1997 من قبل 70 دولة، وتتص الإتفاقية على تحرير النشاط المالي للبنوك ابتداءً من عام 1999. مع دخول الإتفاقية حيز التنفيذ إلا أنها مازال تواجه العديد من الصعوبات على أرض الواقع، بسبب تماطل الدول الكبرى في تطبيقها (24).

إلا أن نتيجة هذه الاتفاقية هي زيادة حدة المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم (25). ولن تكون المصارف الإسلامية بمنأى عن هذه المنافسة، وبخاصة إذا ما علمنا أن بعض المصارف التقليدية قامت بأستحداث نوافذ وفروع تعمل وفق أسس الصرقية الإسلامية (26). وتشير الأدبيات المتعلقة بتقييم آثار تحرير تجارة الخدمات المالية على المصارف التقليدية والإسلامية، إلى مجموعة من المحاور (27).

* أثر سلبي على تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية.

* أثر إيجابي على المهارات والتطوير التكنولوجي .

* أثر إيجابي على حجم المعروض من الخدمات المصرفية ومستوي جودتها.

* أثر إيجابي على مدي الإستقرار و الثقة في إنتظام تقديم الخدمات المصرفية في الأسواق المحلية.

2-2- معايير لجنة بازل 2. حلت معايير بازل 2 محل الاتفاقية الحالية، بازل 1، وقد دخلت حيز التنفيذ بداية 2007، وتهدف إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي. وترتكز بازل 2 على ثلاثة أركان هي (28).

- الركن الأول: " كفاية رأس المال " ويتعلق بحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الأئتمان ومخاطر الأسواق ومخاطر التشغيل.

- الركن الثاني: "المراجعة من قبل السلطات الرقابية " ويتعلق بعملية المراجعة من قبل السلطات الرقابية، وتهدف إلي ضمان وجود رأس المال لدى المصارف ويكون كافياً لتغطية المخاطر، وتشجيع الإدارة على استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها.

- الركن الثالث: " انضباط السوق أو الشفافية المالية " وغرضه هو تنمية الركن الأول المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، والركن الثاني، حيث للسلطات الرقابية مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تستخدمها لإلزام المصارف بالوفاء بالإفصاح.

وتتمثل مظاهر التحدي الذي تمثله معايير لجنة بازل للمصارف الإسلامية في عدة أوجه

منها (29):

- تطبيق اتفاقية بازل 2 سيؤدي إلي تراجع إيرادات وأرباح المصارف الإسلامية، ويرجع ذلك إلي احتجاز نسبة عالية من الأرباح لغرض زيادة رؤوس أموالها لتحسن نسبة الكفاءة.

- اضطراب المصارف الإسلامية إلى تخفيض محفظة الاستثمار لديها والتوظيف بغرض إحداث التوازن المطلوب بين إستخدامات الأموال فيها، ومتطلبات نسبة الملائمة عند احتساب أوزان المخاطرة .

3- تحديات في إطار نظام الاقتصاد والقانون العام: قطاع العمل المصرفي الإسلامي، أحد القطاعات الاقتصادية، وهو جزء من النظام الاقتصادي الذي تتكامل أجزاؤه المختلفة لصياغة صورة ذات أبعاد شاملة لدور الإسلام في عالم الاقتصاد.

ولتوضيح هذا التحدي هناك بعض النقاط:

_ إجراءات العقود والنظم القانونية، يجب أن تكون ملائمة مع قواعد وضوابط شرعية.

_ الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تحتاج إلى تقنين ومراجعة لكي تتواءم مع القواعد والضوابط الشرعية.

_ نظام التمويل بالدين دون زيادة عند التأخير في الدفع، مبني على قيام المدين بالدفع، فإذا ماطل، وعطل أموال المصرف، أحدث اضطراباً في نظام احتساب أرباح المودعين وهذا يؤثر على سمعة المصرف.

إن هذه التحديات، لاتستطيع المصارف الإسلامية التعامل معها وحدها، مهما كان أداؤها متميزاً، لأن ذلك له علاقة بأنظمة وقوانين أخرى تقوم جهات تشريعية وتنفيذية في كل دولة بإقرارها.

4- تحديات في العلاقة مع المصارف المركزية ⁽³⁰⁾: المصارف المركزية هي السلطة الإشرافية والرقابية في كل الدولة، مهمتها منح الترخيص والمزاولة للوحدات المالية والمصرفية العاملة، والتأكد من قيامها والمؤسسات المالية الإسلامية شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى، تخضع للرقابة والأشراف المركزي، علي أعمالها. ولكن إتضح في كثير من الدول الإسلامية وغيرها، إن هذه البنوك المركزية لم تنهياً بعد لوضع الأطر الرقابية والإشراقية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي. وفي حالة النظام المصرفي الإسلامي الكامل يطرح إشكال من طرف المصرف المركزي ذو ثلاثة أبعاد:

- كيفية القيام بالدور الرقابي والإشرافي.

- كيفية ادارة السياسة النقدية.

- كيفية القيام بدور المقرض أو الممول الأخير

وبهذا الخصوص، يشير إلي أن من أهم ماينقص الصناعة المالية الإسلامية والقطاع المالي الإسلامي، ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: ضرورة إيجاد هيئة رقابية شرعية موحد.

الجانب الثاني: هو مبادرة المصارف المركزية إلي إنشاء إدارات بحيث تتابع هذه المؤسسات المالية الإسلامية.

الجانب الثالث: يتمثل في الأفكار التي قد تنقص العمل المالي الإسلامي حيث أنه يحتاج إلي أن تفعل أدوار المؤسسات.

المحور الثالث: الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية

نتعرف في المطلب الأول على مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، ثم بعد ذلك سوف نتطرق إلى أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية وذلك من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسوف يخصص للتعرف على أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

أولاً- تعريف الهندسة المالية الإسلامية: الهندسة المالية الإسلامية هي "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي⁽³¹⁾ ما يلاحظ في هذا التعريف أنه يشبه تعريف الهندسة المالية التقليدية مع وجود اختلاف واحد ولكنه اختلاف جوهري وهو ضرورة ابتكار وتطوير الأدوات التمويلية... الخ في إطار توجيهات وقواعد الشريعة الإسلامية، بمعنى أن الأدوات المبتكرة بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نهت عنها الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن التالي:

_ابتكار أدوات مالية جديدة. _ابتكار آليات تمويلية جديدة.

_ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية. _ضرورة أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية.

انطلاقاً من التعريف أعلاه يمكن القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة، من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.⁽³²⁾

ثانياً- الاسس العامة والخاصة للهندسة المالية الإسلامية:

1- الاسس العامة للهندسة المالية الإسلامية: نتلخص في الآتي:

- **تحريم الربا والغرر:** يقصد بالربا في اللغة الزيادة، والمقصود هنا هو الزيادة في رأس المال، أما أدلة تحريمه من الكتاب والسنة كثيرة، منها قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " **اجتنبوا السبع الموبقات وذكر منها الربا**"⁽³³⁾.

أما كلمة الغرر في اللغة فهي الخطر وهو يتضمن أيضاً معنى الخداع والتضليل، والغرر في الاصطلاح هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيحصل أو لا يحصل، ويكون الغرر في المبيع وفي ثمنه⁽³⁴⁾، إن الإسلام بتحريمه الربا والغرر إنما يهدف إلى منع إضاعة المال واستغلال الآخرين وأهمال المصلحة العامة.

- **حرية التعاقد:** يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرونه وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشرع، وحرمتها كأن يشتمل العقد على الربا أو نحوه مما حرمته الشريعة الإسلامية.

فالمال تشتمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع لدرجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعائد مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الإسلام فهي فاسدة أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.

- **التيسير ورفع الحرج:** تقوم الهندسة المالية على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، والنهي هنا ينصب على ما كان بين الطرفين، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة، والبيعة إنما تكون بين طرفين فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف آخر لم تدخل في النهي، وبأختصار بيعتين بين طرفين محصلتهما تكون بيعة من نوع ثالث في هذه الحالة الحكم يكون تابعاً

للببيعة الثالثة فإذا كانت ممنوعة شرعاً كانت البيعتان كذلك (35)

2- الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية: توجد أربعة مبادئ أو أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير والابتكار؛ لكي لا تحيد عن هدفها الأساس.
- الإفصاح، حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة.
- الالتزام بالشرعية الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل: بيع العينة، الربا والغرر (36).
- المقدرة، ونقصد بها وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل (37).

ثالثاً- خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **المصادقية الشرعية:** تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.

- **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً ليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية ما هو يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار (38).

الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى وهي الكفاءة الاقتصادية وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية الهندسة المالية التقليدية (39)، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة

في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذلك تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة (40).

رابعاً- أهداف الهندسة المالية الإسلامية: تسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- أ. توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية تمتاز بالمصادقية الشرعية.
- ب. تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يُمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات.
- ج. المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال ايجاد أوراق مالية إسلامية.
- د. المساعدة في إدارة وتحقيق الموازنة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية.
- هـ. الإسهام في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول رويها.
- و. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية.
- ز. توفير تمويل مستقر وحقيقي ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.

ح. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل.

ط. تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغته.

خامساً- أدوات الهندسة المالية الإسلامية: استطاع الفقهاء الماليون بالمؤسسات الإسلامية تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرزها الصكوك (الأوراق المالية) الشرعية: هي وثائق متساوية القيمة عند إصدارها قابلة للتداول لا تقبل التجزئة وتمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين، وبذلك فهي لا تتعامل بالفائدة المحرمة، وبذلك تعتبر بديلاً شرعياً عن التعامل بالسندات. ومن أهم الصكوك الإسلامية التي تم إصدارها:

أ- صكوك المضاربة: تمثل صكوك المضاربة أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال، والعامل المضارب ويحصل مالكوها على نسبة من الأرباح.

ب- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة غرض إصدارها تصنيع سلعة معينة ويصبح المصنوع مملوكاً لصاحب الصكوك.

ت- صكوك السلم: وهي وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم، والغرض منه تمويل يتم استلامها في المستقبل (41).

ث- صكوك المشاركة: تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط علي أساس المشاركة
ج- صكوك المرابحة: وهي صكوك متساوية القيمة تصدر لغرض تمويل سلعة مرابحة وتصبح سلعة
المرابحة مملوكة لحامل الصكوك.

ح- صكوك الإجارة: وهي صكوك متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل عملية إيجار أعيان وهي حصص
شائعة ويتم توزيع عائد الإجارة على الملاك حسب حصص ملكيتهم وهي صكوك قابلة للتداول.

خ- صكوك المزرعة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تمويل مشروع زراعي ويصبح لحاملها
حصة في المحصول الناتج.

د- صكوك المساقاة: وهي تلك الصكوك التي يكون الغرض من إصدارها سقي الأشجار المثمرة ورعايتها
ويتحصل أصحابها على حصة من الثمار.

ذ- صكوك المغارسة: وهي وثائق متساوية القيمة تصدر من أجل غرس الأرض بالأشجار على أساس
عقد مغارسة ولأصحابها حصة في الأرض والغرس .

سادسا- أهمية الهندسة المالية الإسلامية للمصارف الإسلامية: تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية
كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية و الكفاءة
الاقتصادية، ولقد ساهمت قوى المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية في الأسواق العالمية
من ناحية وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية والتطورات المتسارعة في
مجال تمويل الشركات والتمويل المصرفي وتمويل الاستثمارات من ناحية ثالثة، في لعب دور هام على
صعيد تحديد الابتكارات في الحقل المالي مما أدى إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية
وفيما يلي نورد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور الهندسة المالية الإسلامية.

1- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: يشترط في منتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون قادرة على
تلبية احتياجات الناس بصورة كافية اقتصادياً مع التزامها بالأحكام والضوابط التي تضعها الشريعة
الإسلامية، والجمع بين هذين الشرطين يتطلب قدراً من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف
المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطالبة بالبحث عن الحلول التي تلبى الاحتياجات الاقتصادية مع
استيفاء متطلبات القواعد الشرعية⁽⁴²⁾.

2- المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية: إن وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة
فرضت قدراً كبيراً من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون
عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية.

3- مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: تواجه المؤسسات المالية الإسلامية
العديد من التحديات، ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية تعتبر من أهم تلك التحديات، ففي دراسة
للبنك الإسلامي للتنمية حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، خلصت الدراسة التطبيقية

أن إلى أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الهندسة المالية الإسلامية ومن هنا جاءت الضرورة لأهمية وجود هندسة مالية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية. (43)

4- **تطور المعاملات المالية:** تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام، قال الله تعالى: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } {سورة البقرة: 275}، و استحدثت في عصرنا الحالي أشكال عديدة من البيوع يتعامل بها الناس، ما دام البيع يخلو من المحذور، فليس لأحد أن يقف عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين، فتطور التعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر واللايقين، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، مما يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة و متشعبة، ويزيد من الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها.

5- **التحولات القادمة من الأسواق العالمية:** التحولات العالمية الحالية قد تفتح فرص وآفاق أوسع أمام المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرز هذه التحولات هو تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية، وهذه التطورات تعني أيضاً مزيداً من المنافسة في الأسواق، ويعتبر الابتكار المالي في المنتجات المالية الإسلامية أهم الأولويات للحصول على الميزة التنافسية، لذلك لا بد من اعتماد الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية. (44)

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعد الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.
- من خلال الاطلاع على تعريف الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية وجدت أنه نفس التعريف مع اختلاف جوهري وهو التزام بالضوابط الشرعية وهذا يعني لا ضير من استخدام أدوات التمويل للهندسة التقليدية وصقلها لتصبح ملائمة مع الشرع الإسلامي.
- وصلنا إلى تعريف للهندسة المالية الإسلامية " هي ابتكار وتطوير ومعالجة الأدوات التمويلية والمنتجات التقليدية لتحقيق أهداف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بما يتماشى مع الضوابط الشرعية "
- احراز النجاح للمصارف الإسلامية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل، وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية.
- للهندسة المالية دوراً كبيراً في توفير التمويل اللازم للاستثمار وتنشيطه.
- الهندسة المالية الإسلامية استكمال للمنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية.

- تساعد الهندسة المالية الإسلامية في إنجاح وتفعيل دور المصارف الإسلامية في مواجهة التحديات المفروضة عليها.
 - كثير من المشتقات المالية التي يجري التعامل عليها في أسواق العقود الآجلة والمستقبلية من قبيل الرهان ومن جنس القمار الذي تحرمه جميع الشرائع السماوية.
- التوصيات:
- تعزيز المنافسة في سوق الصناعة المالية الإسلامية، وضرورة التحديث التكنولوجي للمنتجات والخدمات.
 - تطوير الموارد البشرية لضمان توفر مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والمهوبة اللازمة لدعم التطور والنمو للصناعة المصرفية الإسلامية.
 - منتجات الهندسة المالية الإسلامية يجب أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة كافية اقتصادياً مع التزامها بالأحكام والضوابط الشرعية.
 - الهندسة المالية الإسلامية مطالبة بالبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع متطلبات القواعد الشرعية.
 - ضرورة وضع أساس واضحة للهندسة المالية، حتى لا يتم التلاعب والوقوع في الأخطاء التي تؤثر في الاستقرار المالي والاقتصادي للمؤسسات المالية والمصرفية.
 - ضرورة تفعيل دور الرقابة الشرعية في ضبط التجاوزات المالية الناتجة عن التلاعب بالهندسة المالية.

الإحالات والمراجع:

- 1 Sergio M. -Focardi & Frank, j. Fabozzi. (2004). The Mathematics of Financial Modeling and Investment Management. Idem P 33.
- 2- السويلم، سامي، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث (شركة الراجحي المصرفية للاستثمارات)، 2000، ص52
- 3- سفر، أحمد، العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغته وتحدياته)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
- 4_ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات " ص14.
- 5- هاشم فوزي دباس العبادي، " الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص2، 2008.
- 6- الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين هي هيئة متخصصة أنشئت خصيصاً للمهندسين الماليين لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية عام 1992 وأصبحت تضم نحو 2000 عضواً من شتى أنحاء العالم يمثلون الممارسين، والأكاديميين، والمهنيين للمحاسبة، والقانون، والنظم، والمجتمعات رفيعة المستوى في التقنيات العلمية، كما قام الاتحاد بوضع معايير للصناعة ترتكز على النظرية والتطبيق.
- 7- العبادي، هاشم فوزي دباس - الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مرجع سبق ذكره، ص.5. كيتصرف.
- 8- عدنان الهندي، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، 1994، ص15.
- 9- محمود حبش محمد، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، بنك الأردن المحدود، الأردن، 1998، ص 290.
- 10- محمود حبش محمد، مرجع سابق، ص 265.
- 11- هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2008، ص 86.
- 12- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص 86.

- 13- محمود حبش محمد، مرجع سابق، ص 282.
- 14- خالد وهيب الراوي الاستثمار : مفاهيم، تحليل، إستراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص309.
- 15- خالد وهيب مرجع سابق الذكر، ص309.
- 16- هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص92.
- 17- رمضان زياد، الأستثمارات المالية والحقيقة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص100
- 18- سامي إبراهيم السويلم، المصرفية الإسلامية، مجلد رقم، دار الوفاء المنصورة، ص 130، انظر : محمد الخفاجي،: الاقتصاد الاسلامي، دار الجيل بيروت، 1990م، ص121.
- 19- محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990م، ص 17.
- 20- خالدية بوجحيش وآخرون: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية حل في مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول " : الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهنات المستقبل"، جامعة غرداية، 24-23 فيفري 2011ص ص4،5
- 21- نقصد هنا المعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الإبوفي".
- 22- صلاح محمد علي زين الدين، " رؤية بعض الأكاديميين الألمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية " المؤتمر العلمي الرابع عشر حول: المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 1353.
- 23 - د.عبدالعزیز شاکر حمدان اتکبیبی، "المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة " " المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية " كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مارس 2005.
- 24- د.عبدالعزیز شاکر حمدان، " المصارف الاسلامية واهم التحديات المعاصرة " مرجع سابق الذكر .
- 25- ولعل هذا ما هو حاصل حالياً، ويظهر من خلال الاندماجات والاستحواذ في المجال المصرفي التي نسمع عنها باستمرار .
- 26- يمكن النظر إلي النواذ والفروع الإسلامية من الجهتين فهي من جهة تعبر عن نجاح الصيرفة الإسلامية، لكنها من جهة أخرى تشكل منافساً لا قوياً للمصارف الإسلامية.
- 27- أنظر: د. سلوي العنترى، " الجهاز المصرفي في ظل الاتفاقية متعددة الاطراف لتحرير الخدمات المالية: الفرص والتحديات "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، أكتوبر 2004.
- 28- للمزيد من التفصيل حول اتفاقية بازل 2، مضمونها، وأهدافها، أنظر: اتحاد المصارف العربية، ندوة " معايير لجنة بازل 2 وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، جانفي 2004.
- 29- د.عبدالعزیز شاکر حمدان الكبیبی " المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة " مرجع سابق، ص 1937.
- 30- أنظر للتفصيل أكثر: سليمان ناصر، " علاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية " بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002.
- 31- عمر ياسين محمود خضيرات، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهنات المستقبل، جامعة غرداية، 24-23 فيفري 2011، ص14
- 32- شوقي جباري، فريد خميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن، 2-1 ديسمبر 2010، ص13.
- 33- رواء مسلم وبخاري
- 34- الصديق محمد لامين الضير، الغرر في العقود واثاره في التطبيقات المعاصرة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية جدة، السعودية، ط1، 1993، ص11.
- 35- عبد الكريم القندوز، مرجع سابق الذكر، ص30-131.
- 36- شوقي جباري، فريد خميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن، 2-1 ديسمبر 2010، ص13.
- 37- عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات (الواقع والأفاق)، جامعة الإمارات العربية المتحدة- 7-6 دسب، مارس 2007 ص9.
- 38- علي موسى حنان، محمد الأمين خنيرة: منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، ص4..واقعا ورهنات المستقبل، جامعة غرداية، 24-23 فيفري 2011، ص22،
- 39- شوقي جباري، فريد خميلي، مرجع سابق، ص14.
- 40- عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص113.

- 41- سعد العبيد: الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الكترونية صفحة <http://faculty.imamu.edu.sa/cem/smalobaid1/Pages/b2d70d5e-a965-42f4-b753-ad217b927f8c.aspx>
- 42- سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص9.
- 43- عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص117
- 44- عبدالقادر أحمد التيجاني، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر، دارالسداد، الطبعة الأولى، السودان، 2006، ص8